الآفاق الاستراتيجية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر

ربيعة ناصيري **سليمان قنقارة**
طالبة دكتوراه تخصص قانون الأعمال **طالب دكتوراه تخصص قانون الأعمال**
كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة طاهري محمد بشار– الجزائر

تاريخ استلام المقال: 26 /02. / 2019 **تاريخ قبول المقال: 02 /03. / 2019**

الملخص

يعد الاستثمار الأجنبي الوسيلة الفعالة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية ولهذا نجد الاقبال عليه يكثر، والدولة الجزائرية على غرار باقي الدول تسعى لجذب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية للنهوض باقتصادها الوطني، ولهذا عمدت إلى العديد من الإصلاحات خاصة في مجال المصرفي والاقتصادي، سعياً منها إلى تحقيق البيئة الاستثمارية التي يريد المستثمر العمل فيها. لكن بالرغم من كل هذه الإصلاحات وتعديلات القوانين خاصة تلك المتعلقة بمجال الاستثمار إلا أن الجزائر مازالت تعاني من عديد العوائق التي تحول دون استقطاب رؤوس أموال أجنبية كبيرة، خاصة تلك الإجراءات الإدارية المعقدة، وعدم توفر المناخ الاستثماري المناسب؛ بالتالي فالدولة تبنت العديد من الاستراتيجيات وربما كان لها الفضل في تحسين الجو الاستثماري سواء بالنسبة للمواطنين أو الأجانب على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي، الاستراتيجية، العوائق، المستثمر.

Abstract :

Foreign investment is an effective means of moving the wheel of economic development, so we find the demand for it is increasing, and the Algerian state, like other countries, is seeking to attract the largest number of foreign investments to promote its national economy, and this has led to many reforms, especially in the banking and economic, Which the investor wants to work on. However, despite all these reforms and amendments to the laws, especially those related to the field of investment, Algeria is still suffering from many obstacles that prevent the attracting of large foreign capital, especially those complex administrative procedures and the lack of an appropriate investment climate. Therefore, It is credited with improving the investment climate both for citizens and foreigners alike.

Keywords: foreign investment, strategy, barriers, investor.

مقدمة

يعد الاستثمار الأجنبي وسيلة هامة وفعالة لجذب رأس المال وتراكمه وسينعكس ذلك بالإيجاب على الاقتصاد الوطني، فبالرغم من مقومات الاستثمار التي تحظى بها الجزائر إلا أن عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الوطني وغيرها من الأمور تحول دون تدفق الاستثمارات بكثرة. فالدولة تمتلك العديد من نقاط القوة منها وفرة الثروات الطبيعية، القرب الجغرافي من الأسواق الممكنة وغيرها من العوامل المساعدة في مجالات عديدة زيادة عن قطاع المحروقات، ورغم كل هذا نجد الدولة مازالت تعاني من مشاكل في المنظومة الهيكلية الموروثة عن النظام الاقتصادي السابق.

تظهر أهمية هذا الموضوع في حاجة الدولة الجزائرية إلى جذب العديد من الاستثمارات الأجنبية والذي يحول دون ذلك العديد من العراقيل التي تعاني منها الدولة، لكنها تحاول التصدي لها من خلال سن قوانين وتشريعات جديدة من شأنها تقديم تحفيزات وتسهيلات تكون لها الفائدة في جلب المستثمرين، إضافة إلى إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بتشجيع وحماية الاستثمارات الأجنبية، هذا الأمر جعل الجزائر تخلق فرص جديدة لاستقطاب استثمارات من شأنها تنمية وتطوير الاقتصاد الوطني. حيث أن المستثمرين الأجانب لهم الخبرة القوية في مجالات عديدة ومنها الاستثمار، وتسعى الدول المضيفة للاستثمار إلى جلب هذه الخبرات للاستفادة منها وكذا لتدريب مواطني الدولة واكتسابهم للخبرة الفنية الأجنبية.

والمشرع الجزائري على غرار باقي التشريعات المقارنة يسعى لتحقيق آفاق استراتيجية من خلال جلب الاستثمارات الأجنبية وحتى الوطنية، ولهذا عمد إلى تعديل وسن قوانين جديدة ليكون لها الأثر الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية التي ترجوها الدولة بخلق مناخ استثماري يتلاءم والاستثمارات المستقطبة. وعليه يطرح الاشكال التالي: **إن الآفاق الاستراتيجية يمكنها تدعيم الاستثمارات الأجنبية والوطنية على السواء، فإلى أي مدى يمكن للجزائر الاعتماد عليها لتعزيز الاقتصاد الوطني؟**

سنحاول الإجابة عن هذه الإشكالية وذلك بتقسيمها إلى مطلبين:

- المبحث الأول: مقومات الاستثمار في الجزائر.
- المبحث الثاني: الامتيازات الممنوحة من الدولة لتحقيق الآفاق الاستراتيجية.

المبحث الأول: مقومات الاستثمار في الجزائر.

لقد أصبح لزاما على السلطات الجزائرية بناء استراتيجية جديدة لترقية الاستثمار الخاص (الأجنبي والوطني)، وذلك نظرا للإمكانات الهائلة التي تتميز بها الدولة، إلا أن هذا ليس بكافي لوجود بعض النقائص والتي تحول دون استقطاب العديد من الاستثمارات.

المطلب الأول: إمكانيات المتوفرة لدى الجزائر.

إن الجزائر تتميز بالعديد من نقاط القوة التي تساعدها في جذب الاستثمار وفي نفس الوقت لا تزال تعاني من بعض النقائص التي يمكن اعتبارها كمعوقات تحول دون الاستفادة من الاستثمار الأجنبي.

بعد الإصلاحات التي عرفتها الجزائر منذ التسعينات من القرن الماضي و التي شهدت تدفقات مالية من رؤوس الأموال وتحولت هذه التدفقات إلى قروض تجارية ثم إلى استثمارات أجنبية مباشرة وغير مباشرة[1]. من أهم هذه الإصلاحات الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار[2] والذي أنشأ المؤسسة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تعد من الخطوات الحاسمة التي تحسن من الاطار التشريعي للاستثمار وتحسين طاقات البلاد، وهذا ما أكده القانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار في المادة 26 منه[3].

- توفر الثروات الطبيعية ووجود سياسة لتنميتها باعتبارها المؤهل الأساسي للاقتصاد الوطني الذي بإمكانه القيام بدور جيوستراتيجي في المنطقة؛
- الموقع الجغرافي الاستراتيجي المتميز للجزائر، نظرا لقربها من أوروبا إفريقيا وباقي البلدان العربية وهذا يسمح لها بتحسين قدراتها الاستثمارية؛
- التطور التدريجي بالاندماج في لتكتلات الجهوية والعالمية (الاتحاد المغربي، منظمة التجارة العالمية) وهذا يعد أساس الاقتصاد الجزائري الذي من شأنه خلق مناخ ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي خاصة المباشر[4].
- إضافة لما سبق فالجزائر تزخر بالعديد من الإمكانات ومنها، وجود إرادة للإصلاح لدى المصالح المعنية؛ توفر قوة عمل شابة، التكلفة المنخفضة لليد العاملة، توفر مصادر الطاقة بأسعار معتدلة، حجم السوق المحلي مقارنة ببعض الدول خاصة بالضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط[5].
- إن الدولة الجزائرية منحت العديد من المزايا لتفعيل القروض باعتبار لها الدور الفعال في تمويل الاستثمار خاصة القروض التي منحتها دون فائدة، على سبيل المثال ما جاء في المادة الأولى من المرسوم التنفيذي 01/04 المتضمن القانون الأساسي لصندوق التأمين على البطالة بقولها: "إمكانية المساهمة في تمويل إحداث نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و50سنة لاسيما عبر منح قروض غير مكافأة". وأيضا بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر؛ فالنظام تمويل البنكي التقليدي من خلال تطوير صيغة الاستئجار الموجه للمؤسسات

[1]- محمد داودي، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 12.

[2]- أمر رقم 03/01 المؤرخ في 1 جمادى الثانية 1422 الموافق 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية مؤرخة في 22 أوت 2001، عدد 47، ص 4، المعدل والمتمم.

[3]- القانون رقم 09/16 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية مؤرخة في 3 أوت 2016، العدد 46.

[4]- يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص 237.

[5]- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006، ص 307.

الصغيرة والمتوسطة، والتي توفر إطاراً ملائماً مع مزايا جبائية هامة لتمويل الاستثمارات الخاصة بسلع التجهيز[6].

المطلب الثاني: عوائق الاستثمار في الجزائر.

بالرغم من كل الميزات التي تتمتع بها الدولة الجزائرية لجلب الاستثمارات الأجنبية إلا أنها مازالت تعاني من عدة معوقات تقف في وجه تدفق الاستثمارات الأجنبية، وسنحاول الفصيل فيها كالآتي:

- القطاع المالي بحيث نجد 94% من البنوك لا تزال تابعة للدولة؛ بالتالي مازالت المنظومة البنكية يعتريها القصور خاصة بانعدام الأنظمة المعلوماتية الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك، ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك، ندرة التأهيل العلمي والخبرة العالمية ومهارة العاملين لدى البنوك، إضافة إلى البيروقراطية والمحاباة في إنجاز المعاملات[7].
- التأخر في إنجاز البنية التحتية، خاصة ما تعلق بالموانئ والمطارات والسكك الحديدية وكذا توزيع الكهرباء والغاز وهذا يسبب نفور المستثمرين الأجانب، وكذا النقل والمواصلات[8].
- وكذلك الأمر بالنسبة للاتصالات خاصة الحديثة وشبكة المعلومات، حيث نجد الجزائر مازالت متأخرة في هذا الموضوع سواء على مستوى استعمال الهاتف النقال والثابت وأيضا استعمال الشبكة العنكبوتية[9]؛
- إذا اعتبرنا الاعتماد الإيجاري آلية من آليات تمويل الاستثمار لكنه لم يلق تجاوباً كبيراً من المستثمرين بسبب تعقد إجراءاته الإدارية وارتباطها بالمنظومة المصرفية في الجزائر التي تعاني من مشاكل إدارية، وكذا قلة الخبرة لمثل هذا النوع من العقود التجارية وكيفية استغلالها في مجال الاستثمار. إضافة إلى كثرة التعامل به في التجارة الدولية لاستيراد المعدات الإنتاجية يجعل الدولة تواجه إشكالات سعر الصرف في البورصات[10]؛
- إشكالية العقار الصناعي الذي يعد من أهم العقبات التي تواجه المستثمر الخاص في حصوله على عقار لمشروعه الاستثماري، بعد السماح لوزارة المالية ببيع أو استغلال الأراضي الصناعية التابعة للمؤسسات العمومية المنحلة[11]؛
- تأخر النظام القضائي في تسوية المنازعات، رغم وجود التحكيم إلا أن ثقافة اللجوء إليه تبقى قليلة نوعا ما ولكنها في تطور مستمر؛
- كما اعتبر خبراء اقتصاديين أن من أهم معوقات تمويل الاستثمار تسببها المصارف أي النظام البنكي الجزائري يعد عائقا لتطوير الاستثمارات الأجنبية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، لأنهم يرون أن انعدام

---

[6]- هوام علاوة، عربي باي يزيد، عوائق تمويل الاستثمار في الجزائر (دراسة قانونية)، بدون دار النشر، بدون تاريخ النشر، ص 141.
[7]- نفس المرجع، ص 143.
[8]- يحي سعيدي، مرجع سابق، ص 238.
[9]- محمد داودي، مرجع سابق، ص 258.
[10]- هوام علاوة، عربي باي يزيد، مرجع سابق، ص 144.
[11]- فوزي نعيمي، إشكالية العقار في عملية الاستثمار الخاص في الجزائر (دراسة ميدانية)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 37، رقم 04، 1999، ص 150.

فعالية النظام البنكي الوطني وضرورة مراجعته ليصبح أساس الاستثمار الوطني والأجنبي؛ حيث أشار صندوق النقد الدولي في تقرير له أن الجزائر تعاني من مشاكل نوعية بشأن المؤسسات المالية ويتعلق الأمر بدقة بقدرة جلب والحفاظ على تدفقات الاستثمار، ناهيك عن التشريع المعمول به كان السبب في عدم تفعيل دور البنوك في النشاط الاقتصادي نتيجة عراقيل في دراسة ملفات التمويل بالاعتماد المستندي ارتبطت بعمليات تصدير[12].

- إن عدم تمكن الدولة الجزائرية من السيطرة على معالم الفساد وتفشي الرشوة والبيروقراطية وغياب سيادة القانون واستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي غير الرسمي كلها تشكل معوقات في غاية الأهمية في وجه الاستثمار الأجنبي؛
- كما لا يخفى أن القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار لها الدور في ذلك حيث أنه بالرغم من قيام المشرع الجزائري بتعديلات عديدة إلا أنه لم ينجح في تحقيق النتيجة المطلوبة واستقطاب عدد أكبر من الاستثمارات خاصة بعد المزايا والتسهيلات والتحفيزات الي قدمتها الدولة، إلا أن الإدارة الجزائرية لم تستطع مواكبة هذه الإصلاحات وهذا ما يعيق مسار الاستثمار وتقف أمام تحسين مناخه في الجزائر[13].
- كما هو معلوم أن النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الشاملة أمران مرهونان بمدى استقرار الوضعية الأمنية و السياسية للدول خاصة و أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من شركات متعددة الجنسيات لا يكون كبير إلا بتوفير عامل أساسي وهو الاستقرار الأمني والسياسي، لهذا نجد أن الجزائر عملت على هذا منذ التسعينات للخروج من أزماتها، وربما يكون للدولة قد قطعت شوطا كبيراً لكن هذا لا يعني أنها تخلصت من هذه العوائق.

المبحث الثاني: الامتيازات الممنوحة من الدولة لتحقيق الآفاق الاستراتيجية.

إن الحديث عن نقائص وإمكانيات التي تحظى بها الدولة جعلنا نبحث عن ما قامت به من أجل تحقيق الآفاق المرجوة منها للنهوض بالاقتصاد الوطني خاصة بالنسبة للاستثمارات ودورها في ذلك، سنحاول البحث عن أهم الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر في كل قطاعات الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: استراتيجيات المعتمدة في الجزائر.

لا شك أن قطاع المحروقات من أهم القطاعات التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة، ولكنه ليس القطاع الوحيد فالجزائر لديها إمكانات عديدة في قطاعات أخرى يمكن القول أنها كانت غير مستغلة بما فيه الكفاية ومنها:

- **قطاع المناجم:** الذي أصبح أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي والمحلي خاصة بصدور القانون الاستثمار في 2001، فهو خطوة أساسية لتحرير الاقتصاد الجزائري كما يثبت الإرادة السياسية القوية على الانفتاح؛

[12]-هشام علي صادق، النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1977، ص 12.
[13]- محمد داودي، مرجع سابق، ص 260.

- **القطاع البنكي والمالي:** كما ذكرنا سابقا فهو يتميز بالاحتكار الكبير من قبل الدولة، إضافة إلى أنه وبتشوه صورة بنك الجزائر فقد أبعد المستمرين الأجانب عنه، فكان لابد من أجل تحسين وتطوير القدرات في هذا المجال دعم الشراكات بين البنوك الجزائرية والبنوك الأجنبية، إضافة إلى دعم الدور الرقابي لبنك الجزائر[14]؛ خاصة أن الجزائر قامت من خلال قوانين الاستثمار المعدلة من جعل المستثمر يعيد تحويل رؤوس الأموال التي أحضرها والعوائد الناتجة عنها، لكنه فرض رقابة على هذه العملية من خلال بعض المؤسسات المالية الوسيطة المعتمدة، وبنك الجزائر، ليقوموا بمراقبة حركة رؤوس الأموال خوفا من تحويل أموال غير شرعية أو تهريب الأموال التي تأتي بطريقة غير شرعية، لأن هناك من يستغل عملية التحويل هذه من أجل جرائم غير قانونية كتبييض الأموال، أو تهريبها[15]. كما أن المستثمر الأجنبي خاصة يريد أن يحول أمواله بنفس العملة الصعبة التي جاء بها سابقا، وهذا ما زاد من تعزيز ثقة المستثمرين في النظام الجزائري بعد عقده لاتفاقيات دولية تنص على تحويل أموال المستثمرين بنفس العملة الصعبة التي جاؤوا بها للدولة المضيفة.
- **قطاع الزراعة:** الجزائر عملت على وضع برامج وسخرت لها وسائل مالية هائلة والت من شأنها تطوير القطاع، ولكن هذا لا يمنع من وجود صعوبات تنجم عن هذا خاصة ما يتعلق بنقص الموارد البشرية والتنظيمية؛ بالتالي فإن الجزائر انتهجت استراتيجية التنمية الزراعية وذلك بتلبية الحاجات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي بالاعتماد على هذه التنمية الزراعية باعتبار أن الدول النامية تتميز بمثل هذا القطاع فهو في حاجة إلى التكفل به والاهتمام فقط. كما تسعى الجزائر أيضا إلى التوسع في المحاصيل النقدية أي التي تتسم بالقدرة التصديرية كالمحاصيل الزراعية لما تتميز بها الدولة من موارد زراعية؛ وهذا لتموقع الجزائر بالقرب الجغرافي من أوروبا ما يساعد على دخول الأسواق الأوروبية، وهذا ما يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية ويزيد من القدرة التنافسية على المنتجات الزراعية والدخول في الأسواق العالمية من أجل التصدير[16].
- **في قطاع الصناعة:** اعتمدت الجزائر سياسة محددة لإنعاش الصناعة الجزائرية، حيث أن اتساع القاعدة الصناعية للمجتمع يؤدي إلى رفع مستوى وحجم قوى الإنتاج المستخدمة، حيث أن الجزائر اتبعت استراتيجية الصناعة الحالية بهدف توسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الاعتماد على مصدر وحيد للدخل؛ باختصار فإن هناك أساليب معينة اتبعتها الدولة في هذا المجال لإنعاشه. لأن جل الدول النامية تعتمد على الصناعات الخفيفة لما تعيشه من ظروف داخلية تحتم عليها توفير السلع الاستهلاكية اللازمة لسد الحاجات للاستهلاك

[14]- يحي سعيدي، مرجع سابق، ص 242.
[15]- 9. سمير آيت يحي، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تحصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013، ص 118.
[16]- نفس المرجع، ص 243؛ مصطفى بلقربوز، دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة (الجزائر، نيجيريا، بوتسوانا)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014/2013، ص88.

المحلي، وكذا لأنها تعاني من قلة رؤوس الأموال؛ ناهيك عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي لا تساعد على النهوض بالمستوى الاقتصادي وخاصة في المجال الصناعي إلى المستوى المطلوب[17]. ولهذا عمدت الدولة الجزائرية إلى استراتيجية للنهوض بقطاع الصناعة من خلال أساليب يمكن تلخيصها في:

– سياسة ترقية الاستثمار: لقد أصبح لزاما على السلطات الجزائرية بناء استراتيجية جديدة لترقية الاستثمار الخاص (الأجنبي والوطني)، وذلك نظرا للإمكانات الهائلة التي تتميز بها الدولة، إلا أن هذا ليس بكافي لوجود بعض النقائص والتي تحول دون استقطاب العديد من الاستثمارات. فتبنت الجزائر هذه الاستراتيجية لجذب الاستثمارات إليها وخاصة بعد التعديلات التي عرفها قانون الاستثمار والذي منح العديد من الضمانات والتسهيلات التي من شأنها توفير المناخ المناسب
للمستثمرين وكذا توفير الحماية التي يرجوها المستثمر دون فرض الدولة لسيادتها[18].

– اعتمدت الدولة الجزائرية على سياسة التأهيل والتقييس باعتبارهما يهدفان لتحسين وترقية الاقتصاد الوطني، حيث تعد سياسة التأهيل هي مجموعة من الإجراءات التي تسعى لترقية فعالية المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق، فهي تعمل على تحسين القدرة التنافسية لمواجهة المنافسة الدولية، فضلا عن الأهمية البالغة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال استهداف أحسن الأولويات القطاعية ونظام المساعدات والتحفيز[19].

- كما كانت من بين أهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها الدولة هي الانتقال إلى اقتصاد السوق يمثل عملية اقتصادية اجتماعية تتعهد من خلالها دولة ما أن تتبنى اقتصاد السوق كنظام لها، حيث تم الانتقال من نظام اقتصادي موجه أثبت فشله وعدم فعاليته إلى نظام اقتصادي يستند إلى ميكانيزمات العرض والطلب (اقتصاد السوق)، فيعتمد هذا التحول إلى تحرير الأسعار وفتح الأسواق، ثمّ وضع إجراءات اقتصادية من أجل الاستقرار وهنا تكمن قوة الدولة في التحكم وتحقيق التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وعليه على الدولة تحديد النموذج الاقتصادي الذي يتخذ كنظام اقتصادي جديد والذي يحدد من خلاله مستوى التنمية المراد الوصول إليه[20]. والجزائر تبنت هذه الاستراتيجية من خلال الاعتماد على سياسة الخوصصة، سياسة الاستثمار، وسياسة الضبط[21].

- إضافة لذلك قامت الجزائر باعتماد و ترقية استخدامات الموارد الطبيعية والطاقوية، باعتبار الموارد الطبيعية والطاقوية بمثابة الحافز الأول من أجل الانتفاع وبناء حضارة الانسان، ولا يمكن لأي مشروع

[17]- مصطفى بلقربوز، مرجع سابق، ص 86.
[18]- ساوس خيرة، ناصيري ربيعة، استراتيجيات التنمية الاقتصادية وانعكاساتها على جودة الحياة، الملتقى الدولي السادس حول نموذج التنمية الجديد وجودة الحياة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار-الجزائر-، المنعقد يومي 13-14 نوفمبر 2018، 2018، ص 05.
[19]- أكلي نعيمة، استراتيجيات التنمية في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، بدون سنة النشر، ص 04.
[20]- مختاري ملوكة، التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر –دراسة مقارنة-، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 9، جانفي 2017، ص 32.
[21]- لتفاصيل أكثر راجع محمد علي سويلم، عقود الاستثمار (دراسة مقارنة)، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2014، ص 15؛ طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل، عمان، 2009، ص13، 14.

اقتصادي مهما كان حجمه أن يحقق أهدافه دون استيعاب وجود هذه الموارد كما وموقعا؛ حيث تقوم هذه الموارد على إشباع رغبات واحتياجات المجتمع فلها أهمية كبيرة في تحقيق التنمية وتظهر هذه الأهمية في اعتماد الاستثمار الأجنبي على هذه الموارد فهي تعد عاملاً جاذباً للاستثمار وتحقيق التنمية التي تساهم في تطوير المجتمع[22].

المطلب الثاني: الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي.

خول المشرع الجزائري العديد من التسهيلات والتحفيزات التي من شأنها تحفيز المستثمرين الأجانب على جلب أموالهم واستثمارها في الدولة، وسنتطرق إليها في النقاط التالية:

- إن دخول المستثمرين الأجانب برؤوس أموالهم للدول المضيفة وبخبراتهم الفنية وجلبهم للتكنولوجيا الحديثة، كل هذا من شأنه تطوير اقتصاد الدول المضيفة؛ ولهذا وجب تقديم بعض الإعفاءات للمستثمر الأجنبي ومشروعه الاستثماري خاصة تلك الإعفاءات الضريبية التي تمنحهم الثقة وتزيل عنهم عبء كبير. وهذه السياسة الضريبية لها خصوصية وظهر اهتمام المشرعين بها لأن لها تأثير على سياسة الاستثمار، وهذا الأمر من شأنه فتح وخلق مناخ استثماري يتميز بالأمان ويعد هذا عاملاً أساسياً لتشجيع الاستثمار[23].
- خول الجزائر دخولها إلى اقتصاد السوق نوعا من المرونة والتسهيلات لجلب الاستثمارات ومن بينها الامتيازات الجمركية باعتبارها تمثل الواجهة الأولى للمستثمرين الأجانب كما أنها عامل مهم في نجاح برنامج الإصلاحات الاقتصادية والتوجيه لسياسة اقتصاد السوق والانضمام للمنظمة العالمية للتجارة فإلغاء الحواجز الجمركية شرط من شروط الانضمام لهذه المنظمة بهدف تسهيل النشاط التجاري وسهولة انتقال السلع بين الدول أما التدابير المالية تتمثل في إمكانية الحصول على العملة الأجنبية في إطار الصادرات و الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الصرف و الضمان الموجود المرتبط بتحويل رأس المال[24].
- عرف قانون الاستثمار تطوراً جديداً بموجب الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي نص على التحكيم كضمانة قضائية لتسوية منازعات الاستثمار وهذا ما جاءت به المادة 17 والتي توافقها المادة 24 من التعديل الجديد لقانون الاستثمار الجزائري بموجب القانون 09/16 يتعلق بترقية الاستثمار، هذا القانون منح المستثمرين اهم ضمانة لفض النزاعات التي تنشأ بينهم وبين الدولة المضيفة، ألا وهي التحكيم الذي رغم رفض الدولة الجزائرية له لفترة كبيرة إلا أنها تراجعت عن قرارها وتبنت اهم الاتفاقيات الدولية الجماعية والثنائية[25].

---

[22]- إسماعيل زحوط، استراتيجية ترقية استخدامات الموارد الطاقوية الناضبة ضمن ضوابط التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2013/2012، ص 92-110.

[23]- شيراز حميد هروري، الضمانات التشريعية للاستثمارات الأجنبية –دراسة مقارنة-، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2018، ص 173.

[24]- عبد اللطيف مصيطفى، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي –حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، ص 76.

[25]- عليوش قربوع كمال، التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 68؛ راجع أيضا المادة 24 من القانون 09/16 المتعلق بترقية الاستثمار، سالف الذكر.

- إن المشرع الجزائري على غرار باقي التشريعات المقارنة منح ضمانات قانونية باعتبارها من اهم العوامل التي تدخل في الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية، لأن الضمانات المنصوص عليها في التشريعات الداخلية هي العامل الرئيسي للقضاء على كثير من العوائق التي تقع في طريق المستثمرين الأجانب لتنفيذ مشروعه الاستثماري. أي أن المستثمر الأجنبي قبل إبرام عقد الاستثمار مع الدولة المضيفة يطلع على جل قوانين هذه الدولة وخاصة قوانين الاستثمار والاتفاقيات المبرمة في هذا المجال؛ لذلك كلما كانت القوانين التشريعية التي تسنها الدولة توفر امتيازات وتسهيلات مختلفة ومفيدة للمستثمرين الأجانب كلما زاد تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على الدولة[26].

خاتمة

كانت الدولة الجزائرية تعتمد بصفة تامة على البترول لتكوين مداخيلها وهذا ما جعلها عرضة للصدمات الخارجية بعدما انهارت اسعار النفط لأدنى مستوياتها ما قلب موازين الدولة رأساً على عقب؛ ولهذا لم يكن السبيل لمواجهة هذه الأزمة الاقتصادية سوى اللجوء إلى جلب رأس المال الأجنبي واستثماره في الدولة الجزائرية.

وعليه فإن دراسة موضوع الآفاق الاستراتيجية من المواضيع البالغة الأهمية خاصة وأن الدولة الجزائرية تسعى من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة وترقيتها، رغم ما تواجهه من صعوبات وعوائق، وعليه فقد خلصنا إلى بعض النتائج والتي تتمثل في:

1. إن الاستثمار الأجنبي أفضل السبل لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، لهذا عمدت الجزائر إلى استقباله بعد رفضها له لمدة معينة بعد الاستقلال، وهذا خوفاً من التبعية الأجنبية للدول التي ستستثمر أموالها في الدولة.
2. الدولة الجزائرية قامت بتقديم العديد من الامتيازات والضمانات لتحفيز المستثمرين على استثمار أموالهم لكن بالرغم من ذلك لم تخلو هذه المزايا من بعض العراقيل التي تحول دون تقدم المستثمر الأجنبي في مشروعه الاستثماري.
3. إن العوائق التي تمارسها الدولة على الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى نفور المستثمرين وعدم ثقتهم في نظام وقوانين الدولة المضيفة؛ خاصة تلك العراقيل الإدارية التي مازالت الجزائر تعاني منها باعتبار أنها إجراءات مبالغ فيها نوعاً ما.
4. ربما كان أفضل ما قامت به الدولة الجزائرية عندما تبنت استراتيجيات هامة في مختلف قطاعاتها، وخاصة تلك المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية التي تتميز بها، ناهيك عن ترقية استخدامات الموارد الطبيعية والطاقوية، لما لها من دور جد فعال في تحسين وترقية الاقتصاد الوطني.

وبدورنا نوصي من خلال بحثنا هذا بما يلي:

[26]- شيراز حميد هروري، مرجع سابق، ص 60.

- على المشرع الجزائري الربط بين التحفيزات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين وبين درجة التحسن في مناخ الاستثمار، باعتبارها مهمة في جذب عدد هائل من الاستثمارات الأجنبية.
- محاولة التخفيف من القيود سواء الجمركية والمصرفية والإدارية والتي بالرغم من أن الدولة تحاول من خلالها على المحافظة على سيادتها الوطنية، إلا أنها تثقل كاهل المستثمر الأجنبي وتجعله ينفر من استثمار أمواله في مثل الدول التي تفرضها.

قائمة المراجع:

✓ **الكتب:**

1. شيراز حميد هروري، الضمانات التشريعية للاستثمارات الأجنبية –دراسة مقارنة–، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2018.
2. طاهر حردان، أساسيات الاستثمار، دار المستقبل، عمان، 2009.
3. عليوش قربوع كمال، التحكيم التجاري الدولي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
4. محمد علي سويلم، عقود الاستثمار (دراسة مقارنة)، دار المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 2014.
5. هشام علي صادق، النظام العربي لضمان الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1977.

✓ **الرسائل والمذكرات الجامعية:**

- **أطروحات الدكتوراه:**

1. سمير آيت يحي، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تحصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013.
2. محمد داودي، السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر –حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية عامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011.
3. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.
4. يحي سعيدي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007/2006.

- **مذكرات الماجستير:**

1. إسماعيل زحوط، استراتيجية ترقية استخدامات الموارد الطاقوية الناضبة ضمن ضوابط التنمية المستدامة– دراسة مقارنة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية–، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2013/2012.

2. مصطفى بلقربوز، دور الموارد الطبيعية في التنمية الاقتصادية دراسة حالة (الجزائر، نيجيريا، بوتسوانا)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2014/2013.

✓ **المقالات:**

1. أكلي نعيمة، استراتيجيات التنمية في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، بدون سنة النشر.
2. فوزي نعيمي، إشكالية العقار في عملية الاستثمار الخاص في الجزائر (دراسة ميدانية)، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزء 37، رقم 04، 1999.
3. مختاري ملوكة، التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر –دراسة مقارنة–، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 9، جانفي 2017.
4. عبد اللطيف مصيطفى، دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي –حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 4، 2006.
5. هوام علاوة، عربي باي يزيد، عوائق تمويل الاستثمار في الجزائر (دراسة قانونية)، بدون دار النشر، بدون تاريخ النشر.

✓ **الملتقيات:**

1. ساوس خيرة، ناصيري ربيعة، استراتيجيات التنمية الاقتصادية وانعكاساتها على جودة الحياة، الملتقى الدولي السادس حول نموذج التنمية الجديد وجودة الحياة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار–الجزائر–، المنعقد يومي 13–14 نوفمبر 2018، 2018.

✓ **القوانين:**

1. أمر رقم 03/01 المؤرخ في 1 جمادى الثانية 1422 الموافق 20 أوت 2001، يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية مؤرخة في 22 أوت 2001، عدد 47، ص 4، المعدل والمتمم.
2. القانون رقم 09/16 المؤرخ في 29 شوال 1437 الموافق 3 أوت 2016، يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية مؤرخة في 3 أوت 2016، العدد 46.